

THE ROLE OF ISLAMIC BANKS IN FINANCING OF SMALL AND MEDIUM
ENTERPRISES IN ALGERIA

دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

*كمال فايدى

الانتماء: جامعة علي لونيسي البلدية 2
faidi_kamel@yahoo.com

ياسين قاسي

الانتماء: جامعة علي لونيسي البلدية 2
kaci1972@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 2019/03/03 تاريخ القبول: 2019/11/12 تاريخ النشر على الانترنت: 2020/01/06

ABSTRACT: This study aims to highlight the role of Islamic banks in resolving the problem of financing of small and medium enterprises in order to ensure their continuity and their development, especially in light of what these enterprises suffer of financing obstacles.

The study shows that Islamic banks would contribute to the development of small and medium enterprises and to reduce its financing problems, through the several modes characterized by flexibility, integration and diversity, which contributes to the provision of financial resources, according to the line with the financing needs for these enterprises.

Key words: Islamic banks, Small and Medium Enterprises, Islamic finance modes, Al Baraka bank Essalem bank.

JEL: Classification: G21

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور البنوك الإسلامية في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة في ظل ما تعانيه هذه المؤسسات من معوقات للحصول على التمويل اللازم. وتبين الدراسة أن أسلوب التمويل الإسلامي من شأنه أن يساهم في تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من مشاكلها التمويلية، وذلك من خلال صيغته العديدة التي تمتاز بالمرونة والتكامل والتنوع، وهو ما يسمح بتوفير الموارد المالية وفقا لما يتماشى مع الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات.

الكلمات الرئيسية: البنوك الإسلامية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صيغ التمويل الإسلامي، بنك البركة، بنك السلام.

أ. مقدمة:

يعد مشكل التمويل أحد أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة الإستغلال، لاسيما في اقتصاديات المديونية التي تعتمد على القروض البنكية كمصدر رئيسي أو حتى وحيد للتمويل، كما هو الحال بالنسبة للإقتصاد الجزائري.

فلطالما كان هذا المعوق سبباً في عدم انطلاق عدة مشاريع، أو توقف بعضها. والسبب في ذلك صعوبة الحصول على التمويل البنكي، إما بسبب عبء الدين، أو بسبب عدم توفر الضمانات الكافية، أو بسبب رفض البنوك تمويل مشاريع مخاطرة، أو عجز المؤسسة عن تسديد أقساط القروض، مع ما يصاحبها من فوائد مرتفعة. ولذلك ارتأينا البحث عن سبل تطبيق بدائل تمويلية أخرى، من خلال تجربة البنوك الإسلامية التي قد تشكل صيغ التمويل التي تطرحها بديلاً مناسباً لمواجهة تلك المشاكل.

● أهمية الدراسة:

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مشاكل تمويلية عويصة في ظل الشروط التي تفرضها البنوك التقليدية؛
 - تبيان ملائمة البدائل التمويلية الإسلامية وفعاليتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - البحث في مدى تنوع الصيغ التمويلية التي تعرضها البنوك الإسلامية في الجزائر.
- مشكلة الدراسة: انطلاقاً من أهمية البحث يمكن أن نلخص مشكلة الدراسة كما يلي: كيف تساهم البنوك الإسلامية في الجزائر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

● فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة، نورد الفرضيات التالية:

- لا تدرك إدارات البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر مفهوم وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- لا تعرض البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر صيغاً تمويلية متنوعة تلائم الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

● هيكل الدراسة: قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، قسمنا هذا الدراسة إلى المحاور التالية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإشكالية تمويلها؛
- البدائل الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- صيغ التمويل في البنوك الإسلامية في الجزائر

- مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تطبيقية.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإشكالية تمويلها

يشمل مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال، ولا يقتصر هذا المفهوم على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية.

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها "كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية." (قانون 18_01) ولإشارة فإن هذا التعريف منسجم تماماً مع المعايير التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويقدم الجدول رقم 01 الفروق بين كل من المؤسسة المصغرة، المؤسسة الصغيرة والمؤسسة المتوسطة، وذلك استناداً إلى القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

جدول رقم 01: حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الميزانية السنوي	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مصغرة	01	09	01 مليون دج	20 مليون دج	01 مليون دج	10 مليون دج
صغيرة	10	49	20 مليون دج	200 مليون دج	10 مليون دج	100 مليون دج
متوسطة	50	250	200 مليون دج	02 مليار دج	100 مليون دج	500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77، ص 06.

2.2. المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن تلخيص المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام الفوائد المسبقة بشكل عام، في المستويات التالية:

1.2.2. مشكل تكلفة التمويل وضعف الضمانات: تتدخل تكلفة التمويل ومشكلة الضمانات في تحديد مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب، وفي الآجال المناسبة، وبالتالي أصبحت تكاليف القروض المتمثلة في أسعار الفوائد ومختلف العمولات من جهة، فضلاً عن عدم قدرة هذه المؤسسات على توفير الضمانات الكافية للحصول على القروض (الرهونات) من جهة أخرى عائقاً لتطور المؤسسات.

2.2.2. المشاكل المتعلقة بالصيغ والإجراءات: يتميز التمويل التقليدي بمحدودية صيغه وتعقيدهات الإجرائية، مما يجعل البدائل التمويلية محدودة أمام المستثمرين، حيث أن بطء الإجراءات الإدارية التي تتبعها البنوك التقليدية (pouvoirs de décisions) وتعقيدهاتها يجعل منها معرقة لنمو المشاريع الاستثمارية.

3.2.2. المشاكل المتعلقة بالحجم: تعتبر الحصة المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجمل القروض التي تمنحها البنوك، محدودة من حيث الحجم والأولويات، ذلك أن آليات النظام المصرفي التقليدي تحابي الأغنياء على حساب الفقراء، وخاصة في البلدان النامية (صالحى 2003: ص6).

3. البدائل الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد التمويل الميسر عاملاً مهماً لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحاول هذه المشروعات دعم تنافسيتها من خلال الحصول على معدات جديدة أكثر تطوراً مما يعني الحاجة المستمرة للتمويل.

1.3. خصائص التمويل الإسلامي

من خلال الاطلاع على الأدبيات التي تناولت ملاءمة الصيغ التمويلية التي توفرها البنوك الإسلامية لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمحورت حول فكرة واحدة تقريباً هي أن مشكلة عدم توافر التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون مردّها بغض النظر عن الخصوصيات التي يتميز بها هذا النوع من المؤسسات، إلى التخصيص غير العادل للتمويل في النظام المالي القائم على الفائدة. إذ وصفت هذه الأخيرة بأنها أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد حيث تحابي ذوي الجاه والثروة على غيرهم رغم ما يكون وراء ذلك من تبديد وضياع للأموال (بوزيد، قدي 2015: ص217).

2.3. أساليب التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد عدة صيغ إسلامية للتمويل يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة منها.

1.2.3. المضاربة: المضاربة أو القراض هي عقد بين طرفين يقوم بمقتضاه رب المال بإعطاء مبلغ من المال للطرف الآخر (المضارب أو المشروع الصغير) من أجل استخدامه بطريقة متفق عليها يتم بعدها رد رأس المال إليه بالإضافة إلى حصة من الأرباح متفق عليها سلفا ويحتفظ لنفسه بباقي الأرباح. ولا يتحمل المستثمر خسارة تتجاوز رأسماله كما لا يتحمل المضارب خسارة سوى مجهوده ووقته ولكنه يلتزم بأي خسائر ناجمة عن الإهمال أو إساءة استخدام التمويل ويمكن أن تستخدم هذه الصيغة في تمويل تشغيل المشروعات الصغيرة من خلال الاتفاق على نسبة معينة في الأرباح. (H.Elasrag 2011: ص5)

2.2.3. المشاركة: تعرف المشاركة بأنها الاشتراك بين شخصين أو أكثر في استثمار مال معين أو أموال معينة من أجل اقتسام وتوزيع الأرباح أو الخسائر الناشئة عن القيام بعمل أو أعمال محددة. (مازون 2018: ص327) ويختلف نظام المشاركة عن المضاربة في أن رأس المال يتم تقديمه من جميع المشتركين في الاتفاق، بينما يقتصر الأمر في المضاربة على تقديم المال على رب العمل ليقوم شخص آخر هو المضارب بالعمل.

3.2.3. المراجعة: هي عملية تبادل يقوم بمقتضاها التاجر بشراء سلعة معينة ثم بيعها بعد ذلك بهامش ربح متفق، ويستخدم هذا الأسلوب عند حاجة المشروع لشراء سلعة معينة مثل الآلات وغيرها من المعدات اللازمة لبدء النشاط، ولا يستخدم في الحصول على الأموال لأغراض أخرى بخلاف شراء السلعة مثل دفع المرتبات وتسوية الفواتير أو أية التزامات أخرى؛ كما يشترط أيضا أن يقوم التاجر أو الشركة أو البنك التي يتفق معها المشروع الصغير بشراء وتملك السلعة فعليا حتى تتحمل المخاطرة الناتجة عن امتلاك السلعة وبعد ذلك يتم بيعها للعميل خلال عملية صحيحة. (حمادي 2015: ص 123)

4.2.3. الإجارة: هي عملية يتم بمقتضاها نقل حق الانتفاع بملكية معينة من شخص (مؤجر) إلى شخص آخر (المشروع الصغير) مقابل إيجار متفق عليه، والإجارة تعني إعطاء حق الانتفاع على أصل معين وليس المقصود إعطاءه مقابل للمجهود الانساني. ويتميز هذا النوع من المعاملات في الاحتفاظ بملكية الأصول حتى يمكن تأجيرها عندما تنتهي مدة الاجارة السابقة وذلك لضمان عدم بقاء الأصول عاطلة لفترة طويلة بالنسبة للشركة المؤجرة، وتسهيل الحصول على الآلات والمعدات اللازمة للمشروع الصغير وعدم تحمله مبالغ تفوق إمكانياته وخاصة في بداية ممارسته للنشاط. (Siagh 2011: P64)

5.2.3. السلم: هو عملية بيع سلعة يتعهد فيها البائع بتوريد بعض السلع المعنية للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدما ويدفع بالكامل في الحال. (غربي، بوغرة 2013: ص157) وهنا يتم دفع

المبلغ نقدا ولكن يتم تأجيل توريد السلعة المشتراة، ويصلح هذا الأسلوب لتمويل العمليات الزراعية حيث يتم التعامل مع المزارعين الذين يتوقعون الحصول على سلع وفيرة أثناء الحصاد، والغرض منه هو تلبية طلبات المشروعات الزراعية الصغيرة التي هي بحاجة الى دفع التكاليف الزراعية حتى ميعاد جني المحصول.

6.2.3. الاستصناع: هو عقد مع صانع على عمل شئ معين في الذمة وهو من عقود البيوع. ويعنى أن يطلب من الصانع تصنيع سلعة معينة وإذا قام بصنع السلعة المطلوبة وتسليمها تتم حالة بيع الاستصناع. (عزاز، 2019: ص 31) ويمكن للمشروعات الصغيرة الاستفادة من صيغة التمويل بالاستصناع من خلال المساهمة في إنشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة مثل تصنيع خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مباني سكنية، أو إنشاء وحدات عقارية لوحدة التجميع إلى غير ذلك من أساليب.

4. صيغ التمويل في البنوك الإسلامية في الجزائر

إن الجزائر على غرار العديد من الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية، عملت على فتح المجال أمام البنوك الإسلامية لمزاولة نشاطها، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من المعوقات والتحديات.

1.4. نشأة البنوك الإسلامية في الجزائر

بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 في 14 أبريل 1990 والذي يعد أول قانون بنكي في الجزائر سمح بإنشاء بنوك تابعة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي ومنها البنوك الإسلامية. وبالتالي كانت الجزائر من البلدان السبّاقة في هذا المجال مقارنة بدول الجوار، لكن هذا سبق لم ينعكس على حجم النشاط بحيث لم يتم اعتماد سوي بنكين إسلاميين منذ ذلك التاريخ. هما بنك البركة وبنك السلام.

1.1.4. مصرف السلام الجزائر:

بأشر البنك أعماله سنة 2008 ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، ويقدر رأسماله بـ 10 مليار دينار.

2.1.4. النشاط التمويلي لبنك السلام الجزائر

جدول رقم 02: صيغ التمويل في مصرف السلام الجزائر الوحدة: مليون دينار

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
27 992	18 866	18 477	18 827	20 358	23 363	18 839	مراجعات وبيع أجلة
12 893	8 071	2 575	494	1 986	972	320	إجارة
27 496	13 244	5 772	3 094	907	2 459	1 148	سلم
1 930	1 180	284	769	568	425	254	استصناع
5 848	5 185	3 665	-	-	-	-	مضاربات ومشاركات
76 159	46 546	30 773	23 184	23 819	27 219	20 111	المجموع

المصدر: المديرية المركزية لمصرف السلام الجزائر - وثائق غير منشورة-

سجلت محفظة القروض المباشرة ارتفاعاً بنسبة 3 أضعاف منتقلة من 20,11 مليار دينار في 2012 الى 76,15 مليار دينار سنة 2018 نتيجة تطبيق استراتيجية توزيع المخاطر وتنوع صيغ التمويل. غير أننا نلاحظ أن غالبيتها تمثل تمويلات وفق صيغ البيع بنسبة 92%. على حساب المضاربات والمشاركات التي بدأ البنك في اعتمادها فقط سنة 2016 لكنها تبقى بنسبة ضئيلة جداً 7,67% سنة 2018. كما سجلت عمليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها قفزة نوعية منتقلة من 2,5 مليار سنة 2016 الى 42 مليار دينار سنة 2017. (مصرف السلام 2017:ص10)

1.2.4. بنك البركة الجزائري: هو أول بنك اسلامي اسس بالجزائر برأس مال مختلط، تم إنشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991 برأس مال يقدر بـ 500 مليون دينار أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك عمومي جزائري) بنسبة 44% ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) بنسبة 56%.

2.2.4. النشاط التمويلي لبنك البركة الجزائري

الجدول رقم 03: حجم تمويلات بنك البركة من عام 2012-2016 الوحدة: مليون دج

2016	2015	2014	2013	2012	البيان
9 121	3 873	4 026	6 002	11 712	المراجعة
11 200	8 423	9 503	6 638	5 762	السلم
797	694	742	878	1 052	الاستصناع
9	33	76	68	9	المشاركة
31 854	35 619	32 442	26 193	21 941	المساومة
54 716	43 877	29 715	15 927	16 737	الاجارة
107 696	92 519	76 504	55 706	57 213	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير للبنك غير منشورة

من خلال الجدول رقم 10 يمكن نستنتج جملة من الملاحظات حول صيغ التمويل في بنك البركة:

- ارتفع الرصيد الاجمالي للتمويلات باضطراد بين 2102 و 2016 من 57,21 مليار دينار إلى أكثر من 107,69 مليار دينار أي بنسبة قدرها 100%، فضلا عن اعتماد البنك لصيغ تمويل متنوعة.
- _ نلاحظ أن صيغ الاجارة والمساومة والسلم تمثل حصة الأسد من مجموع تمويلات البنك، وهي الصيغ التي تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتجديد استثماراتها (الالات والمعدات) أو توفير السيولة التي تحتاجها لتغطية عمليات التمويل بالمواد الأولية، وهذا يدل على سيطرة الصيغ التمويل عن طريق البيوع على حساب الصيغ الاخرى.
- _ يبين الجدول كذلك ضعف التمويل وفق صيغ المشاركة خلال كل الفترة المدروسة، حيث أنها لم تتجاوز في احسن احوالها 76 مليون دينار، وهو قليل جداً بالنظر للصيغ الأخرى.

5. مساهمة البنوك الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية

تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى الوقوف على مدى إدراك مسؤولي البنوك الاسلامية في الجزائر لمفهوم وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وكذا مدى تنوع وملائمة صيغ التمويل التي تعرضها هذه البنوك مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.5. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر والمتمثلة في بنك البركة و مصرف السلام الجزائر. حيث تم توزيع 70 استبانة على المدراء في المديريات المركزية والفروع ومساعدتهم أو نوابهم. وبلغ عدد الاستبيانات المسترجعة والمعتمدة لغايات التحليل 62 استبانة، أي ما يعادل نسبة 88%.

1.1.5. أساليب جمع البيانات:

استنادا الى الاطار النظري للدراسة تم تصميم استبانة، ثم وزعت على أفراد عينة الدراسة وأعيد استلامها إلكترونياً. تكونت أداة الدراسة من ثلاثة أقسام، كما هو موضح في الجدول رقم (04).

جدول رقم 04: تركيب استمارة الاستبانة

أقسام الاستبانة	المتغيرات	الأسئلة
-----------------	-----------	---------

أ	التخصص العلمي،	القسم الأول
ب	المؤهل العلمي،	
ج	سنوات الخبرة بالعمل المصرفي	
6-1	مدى ادراك ادارات البنوك الإسلامية في الجزائر لمفهوم وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	القسم الثاني
21-7	تنوع صيغ التمويل الاسلامي التي تعرضها البنوك الاسلامية في الجزائر ومدى ملائمتها لتلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	القسم الثالث

المصدر: من إعداد الباحث.

2.1.5. المقياس المستخدم: تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وهو سلم متدرج من الدرجة (1) التي تعبر على: لا أتفق تماماً إلى الدرجة (5) التي تعبر عن: أتفق تماماً، في حين تعني الدرجة (2) لا أتفق، أما الدرجة (4) فتعني: أتفق. وبمتوسط حسابي فرضي قدره (3) الذي يعبر عن: محايد. وهو ما اعتمدته الدراسة الحالية لقياس متغيراتها.

3.1.5. صدق وثبات المقياس: للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين للحكم على دقة فقراتها وتوافقها مع أهداف الدراسة. حيث تمت الاستفادة من اقتراحاتهم في تعديل وتنقيح فقرات الاستبانة. ولقياس ثبات المقياس تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، الذي قدرت قيمة ألفا للاستبانة ككل بـ 0.82، مما يعني إمكانية اعتماد النتائج.

2.5. عرض البيانات وأساليب تحليلها

1.2.5. خصائص عينة الدراسة: يوضح الجدول رقم (05) أن ما نسبته 34% تقريبا من أفراد عينة البحث هم من تخصص التسويق و أن ما نسبته 42% هم من تخصص البنوك والمالية، والنسبة المتبقية موزعة بين ادارة الاعمال والاقتصاد. كما يتميز أفراد العينة بتأهيل علمي مناسب وخبرة كبيرة في المجال البنكي. وهو ما يدل على توافر القدرة لدى أفراد عينة الدراسة على فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها.

جدول رقم 05: خصائص أفراد عينة الدراسة

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة
------------	--------	---------------	-------	--------

أ	التخصص العلمي	تسويق بنوك ومالية ادارة اعمال اقتصاد	21 26 12 03	33.9% 41.9% 19.3% 4.9%
	المجموع		62	100%
ب	المؤهل العلمي	بكالوريا ليسانس دراسات عليا أخرى	- 38 16 8	- 61.3% 25.8% 2.9%
	المجموع		62	100%
ج	الخبرة في العمل المصرفي	من 5 سنوات - 10 سنوات من 11 سنة - 15 سنة من 16 سنة - 20 سنة أكثر من 20 سنة	10 18 28 6	16.1% 29% 45.2% 9.7%
	المجموع		62	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لبرنامج SPSS .

2.2.5. الأساليب الإحصائية المستخدمة: استخدمت الدراسة التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار الفاكرونباخ (Cronbach Alpha) للتحقق من ثبات الاستبانة. وكذا اختبار t لعينة واحدة (One Sample T- test) لاختبار فرضيات الدراسة.

3.5. اختبار فرضيات الدراسة

1.3.5. اختبار الفرضية الرئيسة الأولى: $H_0:1$: لا تترك إدارات البنوك الإسلامية في الجزائر مفهوم وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يوضح الجدول رقم (6) نتائج التحليل الاحصائي للأسئلة المتعلقة بالفرضية الرئيسة الأولى. ويظهر الجدول أن المتوسط الحسابي للأسئلة الواردة فيه بلغ 3.674، كما تشير قيم الانحرافات المعيارية للإجابات والتي تراوحت بين (0.978- 0.767) الى الانسجام في آراء المبحوثين. وهذا يدل بوضوح على درجة عالية من الإدراك من طرف إدارات البنوك الإسلامية لمفهوم وأهمية هذه المؤسسات بالنسبة لنشاطها التمويلي.

جدول رقم 06: مدى إدراك إدارات البنوك الإسلامية في الجزائر لمفهوم وأهمية تمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

رقم	السؤال	المتوسط	الانحراف
-----	--------	---------	----------

السؤال	الحسابي	المعياري
1- تملك إدارة البنك رؤية واضحة حول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3.708	0.898
2- يوجد البنك خلية خاصة لدراسة الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3.750	0.978
3- يتوفر البنك على صيغ تمويلية تناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3.916	0.767
4- يضع البنك متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن خطته الاستراتيجية.	3.250	0.887
5- يوفر البنك صيغا تمويلية بديلة لتلك التي تعرضها البنوك الربوية.	3.50	0.875
6- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحسين اربحية البنك.	3.921	0.863
جميع العبارات معا		0.906

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لبرنامج SPSS.

وللتحقق من الدلالة الاحصائية للنتائج السابقة واختبار الفرضية الرئيسة الأولى تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة. حيث يبين الجدول رقم (7) نتائج اختبار هذه الفرضية، بحيث كان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على الاسئلة التي تقيس هذا المتغير مجتمعاً يزيد عن المتوسط الحسابي الفرضي (3). وأن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية على أساس مستوى دلالة (0.05)، و بما أن قاعدة القرار تشير الى قبول الفرضية العدمية اذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية و رفض الفرضية العدمية إذا كان العكس، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بمستوى ثقة 95%، أي أن إدارات البنوك الإسلامية في الجزائر تدرك الاهمية البالغة التي تنطوي عليها عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك باعتبارها إحدى الركائز الاساسية التي تعتمد عليها في تحسين ربحيتها التجارية، وتوسيع نشاطها الاقراضي.

جدول رقم 7: نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الاحصائية Sig.
---------	-----------------	-------------------	-----------------	------------------------

0.000	4.673	0.906	3.674	مدى إدراك إدارات البنوك الإسلامية لأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
-------	-------	-------	-------	--

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لبرنامج SPSS.

2.3.5. اختبار الفرضية الرئيسة الثانية: Ho2: لا تعرض البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر صيغاً تمويلية متنوعة تلّئم الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2.3.5. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا تعتمد البنوك الإسلامية في الجزائر صيغ المشاركات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم 08: اعتماد البنك لصيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
7-	يعتمد البنك صيغ المشاركة في الربح والخسارة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3.750	0.982	متوسطة
8-	يقوم البنك بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق أسلوب المضاربة دون أن تتحمل المؤسسة الخسائر المحتملة الوقوع.	2.666	0.990	ضعيفة
9-	يقوم البنك باعتماد صيغ المضاربة لتمويل المؤسسات الصغيرة التي لا تملك الحد الأدنى من رأس المال للانطلاق في المشاريع الجديدة.	2.833	0.973	ضعيفة
10-	يعطي نظام التمويل بالمشاركة الصلاحية للبنك الإسلامي لمراقبة ومتابعة المشروع؛ مما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والنمو.	3.166	0.858	متوسطة
11-	التمويل بالمشاركة يتيح لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن يملكها بعد تنازل البنك عن حصته تدريجياً.	3.50	1.010	متوسطة
	جميع العبارات معا	3.147	0.901	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الاستبيان ونتائج التحليل الوصفي لبرنامج SPSS.

يبين الجدول رقم (8) نتائج التحليل الاحصائي للأسئلة المتعلقة بتطبيق صيغ المشاركات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. و يتضح من هذا الجدول أن المتوسط الحسابي لإجابات الأسئلة التي تقيس هذا المتغير مجتمعة بلغ 3.147 درجة بانحراف معياري قدره 0.901، وهو ما يفسر بأن أفراد العينة يرون أن البنوك الإسلامية تعتمد صيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. غير أن ذلك كان بدرجة موافقة بسيطة تقترب من الضعيف في بعض الفقرات، وذلك بسبب ضعف

حجم المبالغ الممنوحة (المخصصة) وفق صيغ المشاركات خاصة عمليات التمويل بالمضاربة التي تنطوي على درجة مخاطرة كبيرة وبالتالي تتجنبها البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، وهذا ما نلاحظه من خلال المتوسطات الحسابية للفئتين الثامنة والتاسعة اللتان كانتا دون المعدل أي 2.666 و 2.833 على التوالي.

وبغية التحقق من الدلالة الاحصائية للنتائج السابقة ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة. و من خلال الجدول رقم (9) تظهر نتائج اختبار هذه الفرضية، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية بمستوى دلالة 0.05 و بدرجة ثقة 95%، كما أن المتوسط الحسابي لإجابات الأسئلة التي تقيس هذا المحور أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3)، ووفقاً لقاعدة القرار ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن البنوك الإسلامية في الجزائر تعتمد صيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن ذلك يبقى ضعيفاً جداً فيما يتعلق بصيغة المضاربة حيث أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة كان دون المتوسط الفرضي، وبالتالي يمكن القول أن البنوك الإسلامية في الجزائر لا تعتمد إلا في حدود ضيقة على أسلوب التمويل بالمضاربة وذلك راجع إلى درجة المخاطرة التي تنطوي عليها هذه الصيغة، نتيجة ضعف مستوى الثقة الذي يسود السوق.

جدول رقم 09: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الاحصائية Sig.
مدى اعتماد البنوك الإسلامية لصيغ المشاركات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3.147	0.901	3.761	0.001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لبرنامج SPSS.

2.2.3.5. اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا تعتمد البنوك الإسلامية في الجزائر صيغ البيوع لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول رقم (10) التي يخص نتائج التحليل الاحصائي للأسئلة الخاصة بتطبيق صيغ البيوع لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أن المتوسط الحسابي للأسئلة التي تقيس هذا المتغير مجتمعة بلغ 3.691، وأن الاجابات جاءت منسجمة حيث تراوحت قيم انحرافاتها المعيارية بين (0.996-0.767). وتدل هذه النتائج على توافر قدر كاف من القناعة لدى أفراد العينة المستهدفة بأن البنوك الإسلامية تطبق صيغ البيوع المختلفة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

غير أننا نلاحظ أن الفقرة رقم (15) حققت درجة موافقة ضعيفة بمتوسط حسابي قدره 2.791 ، وهذا يمكن تفسيره بأن هذه الصيغة التمويلية متوفرة فقط في بنك السلام دون بنك البركة.

جدول رقم 10: اعتماد البنك لصيغ البيع لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
12-	يقوم البنك بشراء سلعة معينة وبيعها للعميل مرابحة، من أجل تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواد الأولية المختلفة.	3.750	0.887	متوسطة
13-	التمويل بأسلوب السلم يوفر السيولة النقدية الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل رأس المال العامل، ويساعدها في تسويق منتجاتها.	4.166	0.807	مرتفعة
14-	التمويل بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك لا يفرض على المؤسسات الصغيرة دفع حصتها في رأس المال الاولي للاستثمار وكذا تخصيص رهونات عقارية كضمان.	4.083	0.767	مرتفعة
15-	يقوم البنك من خلال صيغة البيع الآجل بشراء سلع؛ بضائع؛ آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويتم صيغ بيع الآجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط.	2.791	0.895	ضعيفة
16-	يقوم البنك من خلال أسلوب الاستصناع بتوفير التمويل قصير الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويساهم في حل مشاكلها التمويلية والتسويقية.	3.666	0.996	متوسطة
	جميع العبارات معا	3.691	0.833	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لبرنامج SPSS.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية قمنا بإجراء إختبار (t) لعينة واحدة. و يلخص الجدول رقم (11) النتائج، حيث يظهر أن المتوسط الحسابي لإجابات الاسئلة التي تقيس هذا المتغير بلغ 3.691 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3)، كما أن قيمة (t) المحسوبة بلغت 7.963 وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى ثقة 95%. لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، بمعنى أن البنوك الإسلامية في الجزائر تعتمد صيغ البيع لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم 11: نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الاحصائية Sig.
مدى اعتماد البنوك الإسلامية في الجزائر لصيغ البيع لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3.691	0.833	7.963	0.001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لبرنامج SPSS.

3.2.3.5. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا تعتمد البنوك الإسلامية في الجزائر الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم 12: آراء العينة حول اعتماد البنوك الإسلامية للصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
17	يساهم البنك بتمويل القطاع الفلاحي بصيغ المزارعة والمغارسة والمساقاة.	1.666	0.907	ضعيف جدا
18	يعرض البنك صيغة التورق على المؤسسات التي تعاني مشكل السيولة.	1.708	0.904	ضعيف جدا
19	يقدم البنك قروض حسنة لتغطية بعض الاحتياجات التمويلية للمؤسسات العائلية.	1.916	0.918	ضعيف جدا
20	يعتمد البنك صيغة البيع الآجل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2.016	0.963	متوسطة
21	يقوم البنك باعتماد طرق تمويل مبتكرة (الصكوك) لدعم الم ص م.	1.666	1.117	ضعيفة
	جميع العبارات معا	1.775	0.979	ضعيفة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لبرنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (12) نتائج التحليل الاحصائي للأسئلة المتعلقة باعتماد البنوك الإسلامية للصيغ الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرى أفراد العينة أن البنوك الإسلامية في الجزائر لا تعرض صيغاً تمويلية حديثة ما عدا صيغة البيع الآجل التي يعرضها بنك السلام فقط، وبالتالي كانت درجة الاستجابة ضعيفة في هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات على الأسئلة 1.775، و قد كانت الاجابات متوافقة هنا بحيث بلغ الانحراف المعياري لها 0.972.

وللتحقق من الدلالة الاحصائية للنتائج السابقة و لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة قمنا باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة، و يبين الجدول رقم (13) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

جدول رقم 13: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الحسوبة	الدلالة الاحصائية Sig.
مدى تطبيق البنوك الإسلامية للصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	1.775	0.979	1.02-	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لبرنامج SPSS.

وبالنظر إلى الجدول رقم (13) يتضح أن قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 0.05، كما أن المتوسط الحسابي لجميع إجابات الاسئلة على هذا المحور بلغ 1.775 وهو أقل من المتوسط الحسابي الفرضي (3). وعليه يتم قبول الفرضية العدمية، مما يعني أن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر لا تعتمد الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن تفسير عدم وجود اهتمام كاف من طرف البنوك باعتماد صيغ التمويل الحديثة للأسباب التالية:

- غياب القوانين والتشريعات التي تنظم هذا النوع من التمويل وكذا ضعف السوق المالي الوطني.
- عدم اكتمال تجربة البنوك الإسلامية، وعدم شيوع صيغها التمويلية بين المتعاملين في السوق.
- إنّ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر على الخبرة التنظيمية والتسييرية، وهذا يمكن تفسيره باعتبار أنّ غالبية مؤسسات القطاع، ولاسيّما الصغيرة منها، هي من النوع العائلي التي يُستخدم العاملون فيها على أساس القرابة وليس الكفاءة.

وبالنظر الى نتائج التحليل الاحصائي للفرضيات الفرعية الثلاثة الخاصة بالفرضية الرئيسة الثانية، نستنتج أن البنوك الاسلامية تعتمد جملة من الصيغ التمويلية المتنوعة لكنها تركز اكثر على صيغ البيوع على حساب صيغ المشاركات التي تبقى حصتها ضئيلة، بينهما تبقى الصيغ الحديثة الاخرى ضعيفة الاستخدام.

6. الخاتمة:

يندرج هذا البحث ضمن مسعى تطوير أنظمة التمويل في البلدان الإسلامية، ومنها الجزائر، التي ما يزال فيها نظام القرض التقليدي هو السائد، وهو ما ترك مجال البدائل التمويلية ضيقاً، وترك بالتالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضيق حين تبحث عن موارد مالية خارجية.

- أوضحت الدراسة أن إدارات البنوك الإسلامية في الجزائر تدرك مفهوم وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ الوسط الحسابي الكلي للإجابات على الأسئلة التي تقيس مدى ادراك هذه البنوك الإسلامية لهذا البُعد (3.674).

- توصلت الدراسة إلى أن هناك قناعة لدى أفراد العينة بأن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر تعرض صيغاً تمويلية تلائم الخصوصيات التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ الوسط الحسابي للإجابات التي تقيس هذا الجانب مجتمعة (3.147).

- بينت الدراسة بأن البنوك الإسلامية في الجزائر تعتمد الصيغ التمويل القائمة على البيوع بكثرة مقارنة بالصيغ القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وهذا بسبب حجم المخاطر التي تنطوي عليها هذه الصيغ نتيجة انتشار الاسواق الموازية وكذا غياب فترة المعاملات التجارية مما يصعب على البنك مراقبة العملاء خاصة في حالة المضاربة.

- كشفت الدراسة عن ضعف تطبيق البنوك الإسلامية في الجزائر للصيغ التمويلية الحديثة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يرى المشاركون بالدراسة أنها تطبق بدرجة ضعيفة جداً حيث كان الوسط الحسابي للإجابات مجتمعة حول هذا المحور (1.775).

- تمكنت الدراسة من ترتيب صيغ التمويل التي تعرضها البنوك عينة الدراسة كالآتي: اعتماد الصيغ القائمة على البيوع جاء بالمرتبة الأولى اذ كان بدرجة مرتفعة، تلا ذلك الصيغ القائمة على المشاركة بدرجة متوسطة، بينما جاء اعتماد الصيغ الحديثة بالمرتبة الاخيرة اذ كانت درجة التطبيق فيه ضعيفة جداً.

التوصيات:

- تعزيز قدرة مكونات النظام المالي الإسلامي عبر خلق سوق مالية موسعة ومنشآت تمويلية متخصصة لمساعدة البنوك الإسلامية على تنويع صيغها التمويلية خاصة تلك المرتبطة بالأسواق المالية.
- العمل على توفير تشريعات وقوانين (اعادة النظر في قانون النقد والقرض والقانون التجاري) أو أطر تنظيمية تعمل على الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات.
- تشجيع إقامة مؤسسات اسلامية عامة أو خاصة تعنى بضمان مخاطر التمويل بالصيغ الإسلامية للمشروعات وخاصة تلك المتعلقة الصغيرة والمتوسطة.

- دعوة البنوك الاسلامية للقيام بحملات توعية لفائدة زبائنها في مجال الحصول على التمويل وفق الصيغ الإسلامية، وتيسير الشروط اللازمة لذلك.
- دعوة البنك المركزي الجزائري إلى تبني تنشيط دور صيغ التمويل الإسلامي وأنشطتها وتشجيع إنشاء بنوك وشركات متخصصة للتمويل بصيغ التمويل الإسلامي.
- دعوة السلطات العمومية للعمل على التقليل من سطوة الاسواق الموازية والاقتصاد غير الرسمي الذي يغذي المنافسة غير الشريفة وبالتالي القضاء على عنصر الثقة والأمان الذي تقتضيه عملية تطبيق الصيغ التمويل القائمة على المشاركة وخاصة المضاربة.

المراجع:

1. المادة الرابعة من القانون رقم: 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 77، الجزائر، 2001، ص8.
2. ص. صالح، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 06.
3. ع. بوزيد، ع. قدي، واقع توجه البنوك الاسلامية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 15، 2015، ص217.
4. H.Elasrag, Activating the Role of Islamic Finance in the Development of Small and Medium Enterprises (October 30, 2011). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1951454> , consulté le 13/10/2019
5. م. أ. مازون، الادوات التمويلية في المصارف الاسلامية الجزائرية: مصرفي السلام والبركة أنموذجا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة أم البواقي، العدد التاسع، جوان 2018، ص 327.
6. ح. حمادي، بيع المراجعة للأمر بالشراء: دراسة تحليلية تأصيلية، مجلة أداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد 22، 2015، ص 123.
7. L. Siagh, Les Arcanes de La Finance Islamique, Casbah Edition , Alger , 2011, p 64.
8. ص. غري، ب. بوغرة، مدى توافق صيغ التمويل الاسلامي مع الإحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الخلفة، المجلد 03، العدد 06، 2013، ص157.
9. خ. عزاز، س. ممو، صيغ التمويل الاسلامي كألية لدعم ربحية البنوك الاسلامية_دراسة حالة بنك قطر الاسلامي و بنك البركة الجزائري، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، العدد 06، مارس 2019، ص31.
10. مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 10.